جرائم الرشوة

واستغلال النفوذ و الوساطة والتوصية

- جريمة الموظف المرتشي - الشروع في الرشوة - الرشوة اللاحقة - وقوع الرشوة ولو لم ينفذ سببها - المكافأة اللاحقة - الاستجابة للرجاء أو التوصية أو الوساطة - رشوة المستخدم الخاص - استغلال النفوذ - رشوة العاملين في الجهات الخاصة - رشوة الموظف الأجنبي - الفائدة موضوع الرشوة.
- جريمة الراشي و الوسيط - أحوال الإعفاء من العقاب - الرشوة المشددة - التوسط في أخذ العطية أو قبولها - إكراه موظف أو تهديده للحصول على أمر غير حق.
- عرض الرشوة دون قبولها - عرض أو قبول الوساطة في الرشوة - عقوبة المصادرة من يُعد في حكم الموظف العام في جرائم الرشوة - سقوط الدعوى الجنائية في الرشوة.

المستشار

بهاء المري

رئيس محكمة الجنايات المستأنفة

٢٠٢٥

دار الأهرام للنشر والتوزيع والإصدارات القانونية

٠١٢٨١٠٠٠٠٠٣

Scanné avec CamScanner

جـــرائم الرشـــوة

واستغلال النفوذ والوساطة والتوصية

- جريمة الموظف المرتشي - الشروع في الرشوة - الرشوة اللاحقة - وقوع الرشوة ولو لم ينفذ سببها - المكافأة اللاحقة - الاستجابة للرجاء أو التوصية أو الوساطة - رشوة المستخدم الخاص - استغلال النفوذ - رشوة العاملين في الجهات الخاصة - رشوة الموظف الأجنبي - الفائدة موضوع الرشوة.

- جريمة الراشي والوسيط - أحوال الإعفاء من العقاب - الرشوة المشددة - التوسط في أخذ العطية أو قبولها - إكراه موظف أو تهديده للحصول على أمر غير حق.

- عرض الرشوة دون قبولها - عرض أو قبول الوساطة في الرشوة - عقوبة المصادرة من يُعد في حكم الموظف العام في جرائم الرشوة - سقوط الدعوى الجنائية في الرشوة.

المستشار

بهـــاء المـــري

رئيس الاستئناف

رئيس محكمة الجنايات المستأنفة

٢٠٢٥

الناشر

دار الأهرام للإصدارات القانونية

٠١٢٨١٠٠٠٠٠٣

Scanné avec CamScanner

الطبعة : ٢٠٢٥

رقم الإيداع : ١٦٧٥-٢٠٢٤

الترقيم الدولي : ٠-٩-٨٦٤٩٦-٩٧٧-٩٧٨

الناشر : دار الأهرام للإصدارات القانونية

٦٦ ش قنـــاة السويـــس - المنصورة

٠١٢٨١٠٠٠٠٠٣

جميع الحقوق محفوظة للناشر

ولا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع

أو نقله على أي نحو أو بأية طريقة سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية

أو خلاف ذلك إلا بموافقة الناشر على هذا كتابة ومقدمًا

Scanné avec CamScanner

المحتويات

الموضـوع	الصفحة
المادة ١٠٣	٧
جريمة الموظف المرتشي	٧
الطلب أو القبول أو الأخذ	٧
ـ التعليق	٧
ـ تعريف القانون للرشوة	٧
ـ تعريف الفقه للرشوة	٨
ـ توسع المشرع في مفهوم الرشوة	٨
ـ طرفا الرشوة	٩
ـ مدلول الإخلال بواجبات الوظيفة في جريمة الرشوة	١٠
جريمة الموظف المرتشي	١٤
ـ تسبيب سائغ على جريمة رشوة	١٦
ـ الركن المادي للجريمة	١٧
ـ الشرط المفترض . صفة الجاني	١٧
ـ مفهوم الموظف العام في جرائم الرشوة	١٨
ـ الموظف العام في مفهوم القضاء	١٨
ـ شروط اعتبار الشخص موظفا عاما	٢١
ـ المساهمة في عمل في مرفق عام	٢١
ـ القيام بعمل دائم في المرفق العام	٢٤

Scanné avec CamScanner

- أن يكون تعيين الشخص بأداة قانونية ٢٥
- الموظف العام في مفهوم الفقه ٢٥
- هل الموظف الفعلي يرتكب جريمة رشوة ٢٦
- رأي الفقه ٢٧
- الموظف الفعلي في قضاء النقض ٢٩
- هل الموظف الموقوف عن العمل يرتكب رشوة ٣٥
- من يعد في حكم الموظف العام ٣٦
- الفئات المنصوص عليها بالمادة ١١١ عقوبات ٣٦
- المستخدمون العاملون في المصالح التابعة للحكومة أو ٣٧
الموضوعة تحت رقابتها ٣٧
- المقصود بالمصالح الموضوعة تحت رقابة الحكومة ٣٨
- أعضاء المجالس النيابية أو المحلية العامة ٣٩
- المحكمون والخبراء ووكلاء الديانة والمصفون والحراس ٤٠
- كل شخص مكلف بخدمة عامة ٤١
- ملاحظة ٤٧
- العاملون بالشركات التي تساهم الدولة أو إحدى الهيئات في ٤٨
مالها بنصيب ٤٨
- فئات من غير الموظفين العموميين ومن في حكمهم ٤٨
- المستخدم الخاص ٤٨
- الأطباء والجراحون والقابلات ٥٠
- ملاحظة هامة ٥١
- الشهود الزور ٥١
- القائمون على شئون الأحزاب السياسية والعاملون بها ٥٣
- أمثلة لموظفين عموميين ٥٣
- العاملون في شركة مياه الإسكندرية ٥٣

Scanné avec CamScanner

- موظفو البرلمان ٥٦
- رجال الجيش والبوليس وموظفي المصالح والإدارات ٥٧
- رجال القضاء وأساتذة الجامعات ٥٧
- العامل في المصانع الحربية ٥٨
- الساعي في مصلحة حكومية ٥٨
- العاملون في الجمعيات التعاونية الاستهلاكية ٥٨
- موظفي ومستخدمي السكة الحديد ٥٩
- الطاهي في مجلس المدينة أو المحافظة ٦٠
- وقت الاعتداد بالصفة ٦٠
- الاختصاص بالعمل ٦٠
- تسبيب سائغ على توافر الاختصاص بالعمل ٦١
- المقصود بالعمل الوظيفي ٦٢
- مصدر الاختصاص بالعمل ٦٤
- ملاحظة هامة ٦٧
- الاختصاص الحقيقي بالعمل ٦٨
- يكفي الاختصاص الجزئي بالعمل ٦٩
- يكفي مشاركة الموظف في تحضير القرار أو المشاركة في العمل ٧٦ ٧٦
- يكفي كون الدافع عملا من أعمال الوظيفة ٧٩
- تكليف الموظف بخدمة عامة يجعله مختصا بها ٨٠
- ليس ضروريا دخول العمل ضمن حدود الوظيفة مباشرة ٨٠
- خروج العمل عن اختصاص الموظف لأي سبب تنعدم معه الجريمة ٨٣ ٨٣
- السعي لدي موظف آخر لا صلة له بالجعل لا تقوم به الجريمة ٨٣ ٨٣

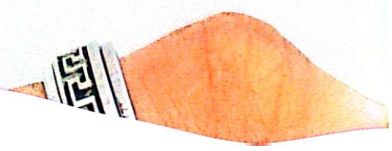

Scanné avec CamScanner

- توفر عنصر اختصاص الموظف بالعمل موضوعي ٨٤
- على المحكمة إثبات اختصاص المتهم بالعمل ٨٩
- الزعم بالاختصاص ٩٠
- تعريف الزعم بالاختصاص ٩٠
- الزعم يقوم بمطلق القول لا يشترط فيه طرق احتيالية ٩٤
- أن يكون الزعم على أساس اتصاله بوظيفة الجاني ٩٧
- هل يقوم الزعم بالاختصـــاص بعمل من أعمال الوظيفة ولكن الجاني غير مختص مكانيا بالعمل ٩٨ ٩٨
- الزعم يكفي لتمام الجريمة بغض النظر عن التنفيذ ٩٩
- على الحكم بيان زعم اختصـــاص الموظف بالعمل حقيقيا أم مزعوما ٩٩ ٩٩
- تعديل التهمة من رشوة إلى نصب يقتضي تنبيه الدفاع ١٠١
- الاعتقاد خطأ بالاختصاص ١٠٢
- الركن المادي للجريمة ١٠٤
أولا - الطلب ١٠٤
- الطلب يقع بالإيماء كما يقع شفاهة ١٠٨
- ملاحظة هامة ١١٠
- هل يتصور الشروع في الرشوة بسلوك الطلب ١١٠
ثانيا - الأخذ ١١١
ثالثا - القبول ١١٣
- عدم القبول الجدي والرفض يقوم بهما الشروع في الرشوة ١١٤
- التظاهر بالقبول ليس قبولا صحيحا ١١٥
- التدبير لضبط الرشوة لا يؤثر في الركن المادي ١١٦
- مقابل الرشوة ١١٧
- الوعد أو العطية أو الفائدة ١١٧

Scanné avec CamScanner

- الفائدة لا تقتصر على الأمور المالية ١١٨
- لا فرق بين الفائدة التي يحصل عليها الموظف لنفسه أو التي يطلبها لغيره ١٢٠
- من الذي يتلقى المقابل ١٢٠
- هل يعاقب الغير في هذه الحالة ١٢١
- مقابل الفائدة ١٢٢
- تمهيد ١٢٣
أولا - أداء العمل ١٢٣
ثانيا - الامتناع عن عمل ١٢٤
ثالثا - الإخلال بواجبات الوظيفة ١٢٦
- وقت العطاء ١٣٠
- الركن المعنوي في الرشوة ١٣٨
- القصد الجنائي لدي الراشي والمرتشي ١٣٨

الشروع في الرشوة ١٤٢

- متى تتم الرشوة ١٤٤
- الشروع في حالة طلب الرشوة ١٤٤
- الشروع في حالة الراشي والوسيط ١٤٥
- جريمة عرض الرشوة دون قبولها ليست شروعا وإنما جريمة تامة ١٤٧

عقوبة الرشوة ١٤٧

- الصورة البسيطة للجريمة ١٤٧

Scanné avec CamScanner

- المصادرة ١٤٩
- العقوبات التبعية ١٥٠
- وجوب الحكم بالعقوبة المالية ولو انقضت الجريمة بالتقادم ١٥١
- العقوبة المشددة للجريمة ١٥١
- عقوبة الشروع ١٥٢
- الغرامة التكميلية ١٥٣
- من أحكام النقض ١٥٥

المادة ١٠٤ ٢١٣
الرشوة اللاحقة ٢١٣

- ملاحظة هامة ٢١٣
- التعليق ٢١٤
- أركان الجريمة ٢١٤
- الشرط المفترض ٢١٥
- الركن المادي ٢١٥
- الركن المعنوي ٢١٧
- عقوبة الرشوة اللاحقة ٢١٧
- من أحكام النقض ٢١٨

المادة ١٠٤ مكرر ٢٢٥
وقوع الرشوة ولو لم ينفذ سببها ٢٢٥

- التعليق ٢٢٥
- تسبيب سائغ لعدم اشتراط القيام بالعمل في الرشوة ٢٢٦

Scanné avec CamScanner

- من أحكام النقض ٢٢٩

المادة ١٠٥ ٢٣٤

المكافأة اللاحقة ٢٣٤

- ملاحظة ٢٣٤
- الركن المادي للجريمة ٢٣٥
- تسبيب سائغ لتحقق معنى الاتجار بالوظيفة ٢٣٨
- الركن المعنوي للجريمة ٢٤١
- الشروع في المكافأة اللاحقة ٢٤١
- الفرق بين الرشوة اللاحقة والمكافأة اللاحقة ٢٤١
- عقوبة المكافأة اللاحقة ٢٤٢
- الفرق بين المكافأة اللاحقة والرشوة ٢٤٢
- مناط التفرقة بين جريمة المادة ١٠٣ والمادة ١٠٥ ع ٢٤٣
- الدفع ببطلان التسجيل من هاتف غير هاتف المتهم ليس للمتهم فيه صفة ٢٤٥
- من أحكام النقض ٢٤٥ ٢٤٦

المادة ١٠٥ مكرر ٢٥١

الاستجابة للرجاء أو التوصية أو الوساطة ٢٥١

- التعليق ٢٥١
- الفرق بين الرشوة وبين الرجاء أو التوصية أو الوساطة ٢٥٢
- الفرق بين هذه الجريمة وجريمة الرشوة اللاحقة ٢٥٢
- الركن المادي للجريمة ٢٥٣

Scanné avec CamScanner

أولا ـ الرجاء أو التوصية أو الوساطة ٢٥٣
ثانيا ـ الاستجابة لرجاء أو توصية أو وساطة ٢٥٤
ثالثا ـ أداء العم الوظيفي ٢٥٤
ـ الوضع القانوني للمتقدم بالرجاء أو التوصية أو البساطة ٢٥٥
ـ الشروع في الجريمة ٢٥٦
ـ الركن المعنوي للجريمة ٢٥٦
ـ العقوبة ٢٥٦

المادة ١٠٦ ٢٥٧
جنحة الرشوة من غير موظف عام ٢٥٧
رشوة المستخدم الخاص ٢٥٧

ـ التعليق ٢٥٧
ـ الركن المادي للجريمة ٢٥٧
ـ الشرط المفترض ٢٥٧
أولا ـ المستخدم الخاص ٢٥٨
ـ انطباق النص على الخادم ٢٦٠
ـ عناصر الركن المادي ٢٦٠
ـ الطلب أو القبول أو الأخذ ٢٦٠
ـ مقابل الفائدة ٢٦١
ـ انتفاء علم ورضاء المخدوم ٢٦٢
ـ الركن المعنوي للجريمة ٢٦٢
ـ العقوبة ٢٦٢
ـ تشديد العقاب ٢٦٣
ـ الشروع في الجريمة ٢٦٣

Scanné avec CamScanner

- الإعفاء من العقاب ٢٦٣
- أحكام النقض ٢٦٣

المادة ١٠٦ مكرر ٢٦٥
جناية استغلال النفوذ ٢٦٥

- التعليق ٢٦٥
- ملاحظة ٢٦٦
- المقصود بالنفوذ ٢٦٦
- الفرق بين الاتجار بالنفوذ والرشوة ٢٦٧
- الركن المادي للجريمة ٢٦٧
- الأخذ أو القبول أو الطلب ٢٦٩
- التذرع بالنفوذ الحقيقي أو المزعوم ٢٦٩
- الحصول أو محاولة الحصول على مزية ٢٧٢
- أن يكون السعي لدى سلطة عامة ٢٧٣
- توفر جريمة المادة ١٠٦ مكرر بمجرد طلب العطية ٢٧٣
- على المحكمة بيان ادعاء استعمال النفوذ والأفعال التي صدرت من الجاني ٢٧٤ ٢٧٤
- التعديل من رشوة إلى استغلال نفوذ يقتضي تنبيه الدفاع ٢٧٥
- التعديل من عرض رشوة بدلا من استعمال نفوذ لا يقتضي تنبيه الدفاع ٢٧٥ ٢٧٥
- التعديل من رشوة لاستغلال نفوذ يقتضي التنبيه ٢٧٦
- الركن المعنوي للجريمة ٢٧٧
- العقوبة ٢٧٧
- العزل ٢٧٨

Scanné avec CamScanner

- أحكام النقض ٢٧٩

المادة ١٠٦ مكرر (أ) ٢٩٤
رشوة العاملين في الجهات الخاصة ٢٩٤
المعتبرة ذات نفع عام ٢٩٤

- التعليق ٢٩٤
- الركن المادي للجريمة ٢٩٥
- شرط مفترض ٢٩٥
- ماهية الهيئات الواردة بالنص ٢٩٥
- السلوك المادي ٢٩٦
- الركن المعنوي ٢٩٨
- أحكام النقض ٢٩٨

المادة ١٠٦ مكرر(ب) ٣٠١
الموظف الأجنبي الذي يعتبر موظفا عاما ٣٠١
في جرائم الرشوة ٣٠١
- التعليق ٣٠١

المادة ١٠٧ ٣٠٣
الفائدة موضوع الرشوة ٣٠٣

- التعليق ٣٠٣
- الوعد أو العطية أو القادة ٣٠٣
- الفائدة لا تقتصر على الأمور المالية ٣٠٤
- لا فرق بين الفائدة التي يحصل عليها الموظف لنفسه أو التي يطلبها لغيره ٣٠٦ ٣٠٦

Scanné avec CamScanner

- من الذي يتلقى المقابل ٣٠٧
- هل يعاقب الغير في هذه الحالة ٣٠٨
- أحكام النقض ٣٠٩

المادة ١٠٧ مكرر ٣١٣
جريمة الراشي والوسيط ٣١٣
وأحوال إعفائهما من العقاب ٣١٣

- التعليق ٣١٣
- تكييف جريمة الراشي والوسيط ٣١٣
- جريمة الراشي ٣١٥
- الركن المادي ٣١٥
- الركن المعنوي ٣١٥
- جريمة الوسيط ٣١٦
- الركن المادي لجريمة الوسيط ٣١٦
- الركن المعنوي ٣١٧
- الإعفاء من العقاب قد يكون للراشي وحده أو للوسيط وحده ٣١٧
- نطاق العذر المعفي من العقاب ٣١٨
- الإعفاء لا ينطبق على جريمة المادة ١٠٨ مكرر ٣١٨
- تسبيب سائغ على اعتبار متهم مرتشيا ٣١٩
- حالات الإعفاء من العقاب ٣١٩
أولا - إخبار السلطات بالجريمة ٣٢٠
- عدم استظهار المحكمة كيفية اكتشاف الجريمة قبل الإبلاغ ٣٢٢
قصور ٣٢٢
ثانيا - الاعتراف بالجريمة ٣٢٣

Scanné avec CamScanner

- متى يكون الاعتراف وأمام مَن ٣٢٤
- إخبار الراشي أو الوسيط والاعتراف صنوان في تحقق العذر ٣٢٥
- إذا اطمأنت المحكمة للاعتراف وجب عليها إعفاء المعترف من العقاب ٣٢٦
- يجب الدفع بالإعفاء ٣٢٦
- أثر الإعفاء من العقاب ٣٢٧
- المصادرة والإعفاء من العقاب ٣٢٤
- الإعفاء من العقاب لا يجيز تسليم مبلغ الرشوة ولا تعويض المرتشي ٣٢٧
- الإعفاء من العقاب وارتباط الرشوة بجريمة أخرى ٣٢٨
- أحكام النقض ٣٣٠

المادة ١٠٨ ٣٣٩

الرشوة المشددة ٣٣٩

المادة ١٠٨ مكرر ٣٣٩

التوسط في أخذ العطية أو قبولها ٣٣٩

- التعليق ٣٤٠
- من هو المستفيد من الرشوة ٣٤٠
- فروض المستفيد من الرشوة ٣٤١
- المستفيد من الرشوة فاعلا أصليا ٣٤٢
- اختلاف هذه الجريمة عن جريمة الوسيط في المادة ١٠٧ مكرر ولا يعمل فيها الإعفاء ٣٤٢
- شرط عقاب المستفيد من الرشوة ٣٤٣
- الركن المادي للجريمة ٣٤٤

Scanné avec CamScanner

- الركن المعنوي للجريمة ٣٤٥
- العقوبة ٣٤٧
- المصادرة ٣٤٧
- أحكام النقض ٣٤٧

المادة ١٠٩ ٣٤٩
جريمة إكراه موظف أو تهديده ٣٤٩
للحصول على أمر غير حق ٣٤٩
أو اجتنابه أداء عمل من أعمال وظيفته ٣٤٩

- ملاحظة ٣٤٩
- التعليق ٣٤٩
- الركن المادي للجريمة ٣٥٠
- استعمال الإكراه أو التهديد ٣٥٣
- المجني عليه موظف عام ٣٥٣
- الحصـــول من الموظف على قضـــاء أمر غير حق أو على اجتنابه أداء عمل من أعمال وظيفته ٣٥٤
- متى تتم الجريمة ٣٥٤
- بطلان الأمر بألا وجه في رشـوة ما لم يسـتخلص عدم وجود مرتشي ٣٥٤
- الركن المعنوي ٣٥٦
- العقوبة ٣٥٧
- أحكام النقض ٣٥٨

المادة ١٠٩ مكرر ٣٧٦
عرض الرشوة دون قبولها ٣٧٦

Scanné avec CamScanner

- التعليق ٣٧٦
- ملاحظة ٣٧٦
- مجرد عرض الرشوة لا تقوم به الجريمة وإنما يتعين عدم قبوله ٣٧٧
- الركن المادي للجريمة ٣٧٩
- عرض الرشوة لدفع مضرة ٣٨٤
- لا ارتباط بين السرقة والرشوة ٣٩٠
- لا يجوز توجيه تهمة الرشوة المرتبطة بتهمة إحراز مخدر في الجلسة ٣٩١
- الركن المعنوي ٣٩١
- لا يلزم التحدث استقلالا عن ركن القصد . شرط ذلك ٣٩١
- العقوبة ٣٩٢
- الإعفاء ٣٩٢
- الغرامة ٣٩٣
- المصادرة ٣٩٣
- أحكام النقض ٣٩٤

المادة ١٠٩ مكرر ثانيا ٣٩٤

عرض أو قبول الوساطة في الرشوة ٤٠٣

- التعليق ٤٠٣
- الركن المادي ٤٠٣
- صورتا الركن المادي ٤٠٤
- عرض الوساطة ٤٠٧
- قبول الوساطة ٤٠٧
- اختلاف هذه الجريمة عن جريمة الوسيط في المادة ١٠٧ ٤١٠
٤١٢

Scanné avec CamScanner

- لفت نظر الدفاع عن التعديل من التوسط إلى عرض الوساطة ٤١٣
- الركن المعنوي للجريمة ٤١٣
- عقوبة الجريمة ٤١٥
- يحكم بالغرامة ولو استعملت المحكمة الرأفة ٤١٦
- أحكام النقض ٤١٧

المادة ١١٠ ٤٢٧
عقوبة المصادرة ٤٢٧

- التعليق ٤٢٧
- حكم المادة ١١٠ يمتد إلى جريمة المادة ١٠٩ مكرر ٤٣١
- العقوبات التبعية ٤٣٢
- أحكام النقض ٤٣٣

المادة ١١١ ٤٣٩
من يعد في حكم الموظف العام ٤٣٩
في جرائم الرشوة ٤٣٩

- التعليق ٤٤٠
- المستخدمون العاملون في المصالح التابعة للحكومة أو الموضوعة تحت رقابتها ٤٤١ ٤٤١
- المقصود بالمصالح الموضوعة تحت رقابة الحكومة ٤٤٢
- أعضاء المجالس النيابية العامة أو المحلية سواء كانوا منتخبين أم معينين ٤٤٤ ٤٤٤
- المحكمون أو الخبراء ووكلاء الديانة والمصفون والحراس القضائيين ٤٤٤ ٤٤٤
- كل شخص مكلف بخدمة عامة ٤٤٥

Scanné avec CamScanner

- أعضاء مجالس إدارة ومدير ومستخدمو المؤسسات والشركات ٤٤٨
والجمعيات والمنظمات والمنشآت إذا كانت الدولة أو إحدى ٤٤٨
الهيئات العامة تساهم في ماله بنصيب ما بأية صفة كانت ٤٤٨
- ملاحظة ٤٥١
- ملاحظة أخرى ٤٥٢
- أحكام النقض ٤٥٢

سقوط الدعوى الجنائية في الرشوة ٤٥٩

دفوع شائعة في جرائم الرشوة ٤٦٠

- نموذج حكم في جريمة طلب وأخذ رشوة ٤٧٤
- كتب للمؤلف ٤٨٣
- **الفهرس** ٤٨٩

Scanné avec CamScanner